



الساكت عن إلغاء «محطة الزور» عليه أن يسكت عن العواقب!

اضغط هنا لقراءة ملخص الموضوع



بقلم : فيصل الزامل

بدلاً من اعتذار من تسبب في إلغاء مشروع «الداو» نجده يواصل منهجه التخريبي لإلغاء سائر المشاريع الجادة والنافعة، والدور الآن على محطة الزور الشمالية للكهرباء، وسبب هذا السلوك هو سكوت الناس عما فعله بإطلاق تهديدات تهدف إلى صرف النظر عما فعله باعتبار أن «الهجوم هو خير وسيلة للدفاع» ثم.. إذا دخلت الكويت في مرحلة القطع المبرمج مثلما صرح وزير الكهرباء - الذي يعرف تماماً ما يقول كونه الوكيل المساعد لشؤون الشبكات الكهربائية، سابقاً - ووقع المحذور، وألغى المشروع، فسيبتبرأ المتسبب الحقيقي في نقص الكهرباء في الكويت ذات الصيف الملتهب من ذلك، ويتم تحميل المسؤولية لمن يكافح - اليوم - لإنجاز المشروع في واحدة من أعجب الممارسات الظالمة بحق الوطن والمواطنين.

ولابد من وقفة هنا مع من يقول «ليش يخافون من الاستجواب؟» كونه يتجاهل أن ما يحدث في الكويت ليس سؤالاً مكثفاً عن أداء الوزير حسبما هو الغرض من هذه الأداة، بقدر ما هو مهرجان شتائم قبيحة يعاقب عليها القانون، وقذف في الذمم وتكريض جائر بالحياة الشخصية لمن يتم استجوابه، يتم معه الهبوط إلى أدنى مستوى بالألفاظ، وبالطبع غير مقبول من الوزير المستجوب الرد باستخدام نصف تلك الألفاظ، ويتناسى القائل أن من يتعرض لهذا السبب هو مواطن يكافح لأجل مصالح الناس، ومن حقه «عليهم» ألا يسمحوا بالتطاول على من يدافع عنهم، وإلا فلن يجدوا من يحمي موارد الدولة من الشرفاء، وتخلو الساحة لمن يشارك في تبيد تلك الموارد كي يستمتع هو وفئة محدودة برواتب لا يقابلها التزام بالعمل - التفرغ الجائر. وبقسائم أو مزارع أو غيرها من المنافع الآثمة، شعاره في ذلك «من صاده عشى عياله».. بالحرام.

نحن أمام ممارسة خطيرة جداً بسبب فضيحة «الداو»، حيث يتم فتح جراحات جديدة ينشغل بها الناس عن تلك الفضيحة التي ستسجل ضد مجهول، أو يتم اقتناص بريء لافتداء المحرض، ومن خلفه مسؤولون ضعاف خضعوا له، فهم شركاء في المسؤولية، ومن يتحدث عن غض الطرف عن المحرض فعليه أن يكون منصفاً ويترك المستجيب للتحريض حتى لا يكون من فئة (وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي).

نعم، الكرة الآن في ملعب الناس، فالكهرباء لكم، ومن يقف بقوة مدافعاً عن مصالحكم ثم يجدكم تتركونه وحيداً، بل وبعضكم يساعد من يضر بمصالحكم فماذا تنتظرون منه؟

شاركوا في تحمل المسؤولية، فالمشروع:

* تبلغ طاقة محطة الزور الشمالية 1500 ميغاواط.

* تمت الإجراءات وفق القانون 39 لسنة 2010، جاء في الفقرة الثانية منه «تؤسس شركة عامة يطرح منها 26% للمزاد العام بين الشركات المدرجة ويرسى المزاد على أعلى سعر».

* يتم شراء الكهرباء من المحطة بتعرفة هي الأفضل بين ما هو متاح في دول المنطقة.

لقد كانت لنا في الكويت تجربة سيئة قبل 20 سنة مع شركة «انرون» في مشروع محطة الشعبية الشمالية، والحمد لله أن الكويت نجت من الوقوع في حبال تلك الشركة وهو إنجاز كبير يقف وراءه بشكل رئيسي 3 رجال هم: السيد أحمد العدساني، د. عادل الصبيح، والسيد جاسم العون، فشكرا لهم، وبسبب هؤلاء الأفاضل لا نعاني اليوم من ملف «انرون» مثلما نعاني من ملف «شركة الداو»، التي حققت مع شركتنا الوطنية أفضل مشروع في تاريخ الكويت، وبدلا من مواصلة النجاح تمت عرقلته.

بالمناسبة، أعلنت شركة «انرون» إفلاسها فيما بعد تحت وقع فضيحة مدوية، وما نراه اليوم في محطة الزور الشمالية هو تطبيق ناجح تمت معه الإفادة من تلك التجربة.